الأمم المتحدة S/2010/550

مجلس الأمن

Distr.: General
25 October 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدّم عملا بالقرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وطلب إليّ أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ صدور تقريري الأخير (S/2010/335) في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – طغت على الفترة المشمولة بالاستعراض الجهود التي بذلتها سلطات غينيا – بيساو للحفاظ على الدعم الدولي لهذا البلد عقب الأحداث العسكرية التي جرت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك لحسم المسائل المثيرة للخلافات، بما في ذلك قيادة القوات المسلحة والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق استقرار البلاد.

٣ – وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء على مقترح قدّمه وزير الدفاع بترشيح اللواء أنطونيو إندجاي قائدا جديدا لهيئة الأركان العامة ثم أحيل المقترح إلى الرئيس مالام باكاي سانها. وفي اليوم التالي، وقّع الرئيس سانها مرسوما يقيل اللواء البحري خوسيه زامورا أندوتا من منصب رئيس هيئة الأركان العامة ويعيّن اللواء أنطونيو إندجاي رئيسا جديدا لهيئة الأركان العامة، وقد تمت ترقيته لاحقا إلى رتبة فريق. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أشاد الحزب الحاكم، وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر، بالجهود التي بذلها كل من الرئيس ورئيس الوزراء لإيجاد حل للأزمة التي ألّمت بالبلد منذ ١ نيسان/أبريل. وبينما رحّب حزب التجديد الاجتماعي المعارض أيضا بهذا التعيين، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء ما اعتبرته تكرارا لنمط الإفلات من العقاب في صفوف القوات

281010 281010 10-59491 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المسلحة. وفي ٩ تموز/يوليه، عقد الرئيس سانها اجتماعا مع مجلس الدفاع والأمن، وحث العسكريين على الالتزام بمعايير أرقى من الانضباط، وحذّر من أن أفراد القوات المسلحة الذين يثبت تورطهم في الاتجار بالمخدرات سيُقالون من وظائفهم على الفور. ودافع الرئيس سانها عن قرار تعيين وترقية الفريق أنطونيو إندجاي باعتباره قرارا سياديا تم وفقا للدستور.

٤ - ووجّه شركاء غينيا - بيساو الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من الانتقادات لقرار تعيين الفريق إندجاي بسبب الدور البارز الذي اضطلع به في أحداث ١ نيسان/أبريل. كما أعربوا عن انشغالهم إزاء احتجاز الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة منذ ١ نيسان/أبريل. وأرجأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماع رؤساء أركان الدفاع في المنطقة دون الإقليمية، الذي كان من المقرر عقده في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه في بيساو. وأعلنت الولايات المتحدة في ٢٩ حزيران/يونيه، تعليق الدعم الذي تقدّمه لعملية إصلاح القطاع الأمني في هذا البلد. وفي تموز/يوليه، دعت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية، والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، إلى إعادة النظر في تعامل الاتحاد الأوروبي عموما في غينيا - بيساو، بما يتوافق مع أحكام اتفاق كوتونو.

٥ - وفي مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سال، في الرأس الأخضر، في ٢ و ٣ تموز/يوليه، حثوا الرئيس سانها على توفير بيئة مواتية لاستئناف التعاون مع الشركاء الدوليين لدعم الإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن. كما حثوا على المبادرة بعملية لضمان سلامة المؤسسات الجمهورية. وفي اجتماع عُقد في ٣ تموز/يوليه على هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية، شدد وزراء خارجية البرازيل والرأس الأخضر والبرتغال ونائب وزير خارجية أنغولا، وممثلون عن الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وممثلي الخاص، على أن التقدم في إصلاح القطاع الأمني عامل رئيسي لضمان الاستقرار السياسي والأمني وكذلك لضمان تنمية غينيا - بيساو على المدى الطويل.

٦ - في ١٤ تموز/يوليه، أكد الرئيس سانها أن أولويته تكمن في التواصل مجددا مع شركاء بلده دعمًا لبرامج الإصلاح في غينيا - بيساو. وشدد على أن تعليق مساعدتهم سيؤدي إلى تفاقم الوضع العام وتقويض عملية الحوار الوطني التي ابتدأت. وفي هذا السياق، سافر الرئيس سانها إلى أنغولا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه لحضور مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وكرر إعلان لواندا، الذي اعتُمد في نهاية مؤتمر القمة، الإعراب عن الشواغل التي أعربت عنها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بشأن تطور

الوضع في غينيا – بيساو وشدد على أن العصيان العسكري عقبةٌ رئيسية في طريق إصلاح قطاعي الدفاع والأمن وعامل يسهم في تنشيط ممارسة الاتجار بالمخدرات من جديد. وأكدت الجماعة مجددا دعمها لمواصلة الحوار السياسي بين سلطات غينيا – بيساو والشركاء الدوليين، وطلبت في الوقت نفسه من السلطات الوطنية أن تلتزم بحماس بالعمل من أجل تحسين الوضع الأمني والاستقرار السياسي.

٧ - وفي وقت لاحق، وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الخامس عشر الذي عُقد في كمبالا من ١٩ إلى ٢٧ يوليه ٢٠١٠، أوضح الرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس، بوصفه رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أنه لا يستبعد إمكانية نشر بعثة دولية في غينيا – بيساو لدعم الاستقرار في هذا البلد إذا طلبت السلطات الوطنية المعنية ذلك. وفي الوقت نفسه، وفي إطار الجهود الإقليمية المبذولة للمساعدة على دعم الحوار السياسي والاستقرار في غينيا – بيساو، عيّن جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سيباستياو إيساتا، من أنغولا، مبعوثا خاصا له في غينيا – بيساو.

٨ - وفي اجتماع عُقد في ٥ آب/أغسطس، توصل رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الرئيس دوس سانتوس، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية، جيمس فيكتور غبيهو، والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، دومينغوس سيمويس بيريرا، إلى اتفاق لإنشاء فرقة عمل مشتركة بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لتنسيق الإجراءات التي تتخذها كلتاهما من أجل توفير الشروط اللازمة لتنفيذ إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية بهدف المساعدة على ترسيخ السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في غينيا – بيساو. وفي وقت لاحق، قام وفد رفيع المستوى مشترك بين الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، يرأسه جورج شيكوتي، وزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا، بزيارة إلى بيساو في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس لإجراء مشاورات مع السلطات الوطنية بشأن آفاق تعزيز الاستقرار في غينيا – بيساو. والتقى الوفد، الذي ضمّ أيضا الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وممثلين عن البرازيل والرأس الأخضر والبرتغال، جميع السلطات المعنية، باستثناء رئيس الوزراء الذي كان خارج القطر آنذاك.

٩ - وخلال الفترة نفسها، دار اجتماع بين لجنة رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية ونظرائهم الأنغوليين في بيساو في ١١ و ١٢ آب/أغسطس. وحضر هذا الاجتماع أيضا رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وممثلي الخاص. وخلُص رؤساء أركان الدفاع، في تقريرهم النهائي، إلى أنه رغم

وجود إطار استراتيجي شامل لإصلاح القطاع الأمني والتشريعات ذات الصلة، فإن عدم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في القطاع الأمني يقع في صميم مشكلة عدم الاستقرار في البلد. وبناء على ذلك اقترحوا خارطة طريق تتضمن، في جملة أمور، نشر وحدات تدريب وحماية لتعزيز أمن مؤسسات الدولة، وتسريح أعضاء مختارين من القوات المسلّحة وإعادة استيعابهم فيها، وتعبئة الموارد المالية بفعالية أكبر لدعم تنفيذ عملية إعادة هيكلة القوات المسلّحة والتسريع بها، وإنشاء آلية حماية للشخصيات الوطنية الرئيسية وأعضاء لجان التحقيق الوطنية في الاغتيالات التي حدثت عام ٢٠٠٩ وكذلك لحماية الشهود الرئيسيين.

١٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، في أبوجا، في قمة طارئة لرؤساء دول وحكومات سلطة الجماعة الاقتصادية دعا إلى عقدها رئيس الجماعة الاقتصادية، الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان، أحاط القادة الإقليميون علما بالتوصيات التي قدّمها رؤساء أركان الدفاع في بلدان الجماعة الاقتصادية وبخارطة الطريق التي أُعِدّت من أجل تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني بسرعة. وأعطوا تعليمات للجنة الجماعة الاقتصادية بعقد اجتماع لوزراء خارجية مجلس الوساطة والأمن للنظر في تقرير رؤساء أركان الدفاع وخارطة الطريق المقترَحة، على أن يقدم المجلس توصياته أثناء الدورة القادمة لسلطة الجماعة الاقتصادية. كما حثّوا لجنة الجماعة الاقتصادية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعبئة الشركاء الدوليين لتوفير المساعدة اللازمة لغينيا - بيساو. وأخيرا، طلبوا إلى الرئيس سانها بأن يكتب إلى رئيس الجماعة الاقتصادية موضحا طبيعة ونطاق المساعدة التي تحتاجها غينيا - بيساو لحماية مؤسساتها وللمساعدة على تسريع نسق تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني.

١١ - وأتاحت دورة العمل السابعة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، التي عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك، منتدى إضافيا لمناقشة الوضع في غينيا - بيساو. وشدد الفريق، في بيانه الختامي، على أن غينيا - بيساو مسؤولة عن الحفاظ على الاستقرار والنظام الدستوري ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام سيادة القانون وتشجيع المصالحة الوطنية. ورّحب بالشراكة الناشئة بين الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. ودعا الفريق المؤسسات الوطنية في غينيا - بيساو إلى أن تبدي التزاما أكبر بمكافحة الاتجار بالمخدرات، وذكر بضرورة التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية وذلك للتحكم في سلسلة العرض والطلب. وفضلا عن ذلك، حث الفريق لجنة الجماعة الاقتصادية على عقد اجتماع لمجلس الوساطة والأمن عند تلقي طلب الدعم المقدَّم من الرئيس سانها، بهدف رسم المسار الذي ينبغي اتباعه، وذلك بالتشاور مع الشركاء الدوليين المعنيين من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في غينيا - بيساو.

١٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كشف الرئيس سانها عن الرسالة التي وجهها إلى رئيس الجماعة الاقتصادية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والتي طلب فيها الدعم والمساعدة على تنفيذ إصلاحات قطاعي الدفاع والأمن في غينيا - بيساو. وأفاد مستشار الرئيس للصحافة بأن قرار الكشف عن الوثيقة يهدف إلى توضيح طبيعة الطلب الذي تقدّم به الرئيس حيث أنه لم يدع الجماعة الاقتصادية إلى نشر أفراد عسكريين.

١٣ - وعلى الصعيد الوطني، سارعت أحزاب المعارضة الرئيسية، ولا سيما حزب التجديد الاجتماعي والحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية، إلى رفض فكرة نشر بعثة لتحقيق الاستقرار، في حين أعربت منظمات المجتمع المدني عن تأييدها لنشر مثل هذه البعثة. وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة أنه مع أن القوات المسلحة تعارض، من حيث المبدأ، نشر بعثة دولية لتحقيق الاستقرار، إلا أنها ستلتزم بالقرار الذي تتخذه السلطات المدنية. وفي الفترة نفسها، أي في ٩ آب/أغسطس، أصدر المكتب السياسي للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر بيانا يؤيد مبدأ نشر بعثة لتحقيق الاستقرار وطلب إلى الحكومة إجراء مشاورات مع الشركاء الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المقترح النهائي المتعلّق بولاية بعثة تحقيق الاستقرار المقترحة وتشكيلتها ومدتها وأهدافها.

١٤ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، ترأس كارلوس غوميز جونيور، رئيس الوزراء، جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، عُقدت لمواصلة النظر في احتمال نشر بعثة لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، ولدراسة توصيات لجنة رؤساء أركان الدفاع في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقبلت الحكومة، من حيث المبدأ، الاقتراح بإيفاد بعثة تحقيق الاستقرار، مؤكدة في الوقت نفسه أنه ينبغي أولا أن توافق على انتشار البعثة جميعُ المؤسسات المعنية في الدولة فضلا عن الأمم المتحدة. ودعت أيضا إلى إجراء مفاوضات فورية مع الجهات الشريكة الدولية الداعمة في الأصل لإصلاح القطاع الأمني، بما يكفل تعديل أساليب عمل بعثة تحقيق الاستقرار هذه وولايتها وخارطة الطريق التي اقترحها رؤساء أركان دفاع بلدان الجماعة الاقتصادية. كما أعادت الحكومة التأكيد على ضرورة القيام، بشكل عاجل، بإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لموظفي قطاع الدفاع من أجل مواصلة بذل الجهود لتنفيذ إصلاحات حقيقية في القطاع الأمني. وفي غضون ذلك، أعلن وزير خارجية غينيا - بيساو أنه في حين أن الجماعة ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق ببرنامج إصلاح القطاع الأمني، فإن الأمم المتحدة مسؤولة عن تنسيق الدعم الدولي وحشده.

١٥ - وفي محاولة لتوفير الزخم واستمرار الدعم الدولي للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، قامت قيادتا البلد المدنية والعسكرية بزيارات رسمية منفصلة إلى أنغولا والبرازيل وكوبا، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ففي البرازيل، حصل الرئيس سانها على تعهدات بتقديم المساعدات العسكرية والتقنية، وناقش، في كوبا، تعزيز العلاقات الثنائية بين غينيا - بيساو وكوبا. وقد أتاحت الزيارات التي قام بها غوميز جونيور، رئيس الوزراء، وإندجاي، رئيس هيئة الأركان العامة، إلى أنغولا الفرصة لتوسيع اتفاقات التعاون القائمة لتشمل ميادين الاقتصاد والدفاع والأمن. وفي أعقاب ذلك، أرسلت السلطات الأنغولية فريقا من خبراء الجيش والشرطة إلى غينيا - بيساو لإجراء تقدير لنوع الدعم اللازم لإصلاح المؤسسات الدفاعية والأمنية في غينيا - بيساو.

١٦ - وأُحرز أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدم ملموس فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للمؤتمر الوطني المزمع عقده في ٢٠١١. وفي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل تدريبية لأعضاء اللجنة المنظمة فقدم لهم المساعدة في صياغة المبادئ التوجيهية للتيسير في المشاورات التحضيرية الإقليمية والمواضيعية. وفي تموز/يوليه، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل والبرنامج الإنمائي بشكل وثيق أيضا مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ومع رئيس الجمعية الوطنية، الذي يقود العملية، على المساعدة في وضع اللمسات الأخيرة على برنامج المؤتمر وميزانيته. وأُطلعت لاحقاً عملية المؤتمر الوطني في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ في حفل ترأسه الرئيس سانها وحضره ممثلي الخاص. وقد تلقى المؤتمر، الذي يوفر محفلا جامعا لشعب غينيا - بيساو في بحثه عن حلول لتوطيد السلام في البلد، التأييد من الزعماء السياسيين والعسكريين والدينيين الرئيسيين. ويُتوقع أن تشارك قوات الدفاع والأمن في المشاورات التحضيرية الإقليمية والمواضيعية. وقد أعربت حكومة اليابان عن اهتمام قوي بتوفير دعم مالي، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة، على أنه لا يزال يلزم تقديم مزيد من المساعدة الدولية.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٧ - هيمنت على التطورات العسكرية، بشكل أساسي، المخاوف التي أثيرت بشأن فعالية القيادة العسكرية في أعقاب ترقية اللواء أنطونيو إندجاي إلى رتبة فريق وتعيينه رئيسا جديدا لهيئة الأركان العامة، فضلا عما تلا ذلك من تعديلات في قيادة القوات المسلحة. وشدد رئيس هيئة الأركان العامة الجديد، خلال أدائه اليمين في احتفال أقيم في ٢٩ حزيران/يونيه، على التزامه القوي بالبقاء خاضعا للقيادة المدنية والعمل عن كثب مع الجهات الشريكة

الدولية من أجل تحقيق تقدم ملموس في إصلاح القطاع الأمني. وفي غضون ذلك، قام الرئيس سانها بسلسلة من الزيارات إلى الثكنات العسكرية في بيساو، وخلص إلى أن تدهور حالة المباني العسكرية أمر غير مقبول، داعيا الحكومة إلى منح الأولوية لتحسين الهياكل الأساسية العسكرية.

١٨ - وخلال اجتماع لمجلس الدفاع والأمن، عُقد في ٩ تموز/يوليه وترأسه الرئيس سانها، كررت القيادة العسكرية التزامها بإصلاح قطاعي الدفاع والأمن، وتعهدت بالوفاء بما يفرضه عليها الدستور من واجبات تبعيتها للسلطات المدنية، وبمكافحة آفة الاتجار في المخدرات في صفوف العسكريين بلا هوادة. وفي منتصف تموز/يوليه، بادر رئيس هيئة الأركان العامة بتغيير قادة هياكل القوات البحرية والعسكرية لقيادات المناطق الشرقية والجنوبية والوسطى.

١٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الرئيس سانها، بناء على اقتراح من الحكومة، مرسوما بإعادة تعيين العميد البحري رئيسا لهيئة الأركان العامة للقوات البحرية. وبالمرسوم نفسه عُيِّن الفريق مامادو توريه نائبا لرئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عبّرت الولايات المتحدة عن مخاوفها إزاء مزاعم بتورط العميد البحري في أنشطة غير مشروعة، وأشارت إلى أن إعادته إلى منصبه ''أمر مخيب للآمال ويمثل خطوة إلى الوراء بالنسبة لشعب غينيا - بيساو''. وبالإضافة إلى ذلك، وصف الاتحاد الأوروبي التعيين بأنه ''نكسة أخرى للحكم الرشيد في غينيا - بيساو'' لأن العميد البحري، حاليا، ''خاضع لعقوبات فرضتها الجهات الشريكة الدولية بسبب صلات مزعومة بأنشطة غير مشروعة''.

٢٠ - وعلى الرغم مما عبرت عنه القيادة العسكرية الجديدة، في تموز/يوليه، من حسن النوايا، وُجهت الانتقادات إلى القوات المسلحة لتورطها في حادث كبير عندما شنت مجموعة من ضباط الجيش في بيساو هجوما عنيفا على خمسة من ضباط شرطة المرور، أربع نساء ورجل واحد. وإثر ذلك، عقد الرئيس سانها اجتماعا مع ممثلي جميع مؤسسات الدولة، بمن فيهم رئيس الوزراء، من أجل تكرار التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين مؤسستي الدفاع والأمن والتدليل على احترامهما، من خلال السلوك العملي، للمبادئ الديمقراطية والقيم المدنية المتحضرة. وأقر وزير الدفاع، في إحاطته التي قدمها لاحقا إلى البرلمان، بالنقص في إعداد الشرطة والعسكريين على حد سواء، فضلا عن ضرورة تحسين التعاون بين المؤسستين. وشجبت منظمات المجتمع المدني الحادث الذي وقع في وقت كانت السلطات الوطنية تعمل على تعريف المجتمع الدولي بضرورة دعم إصلاح القطاع الأمني.

رابعا – إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٢١ – في أعقاب أحداث ١ نيسان/أبريل العسكرية وتعيين رئيس جديد لهيئة الأركان العامة، أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢ آب/أغسطس، في إشارة منه إلى عدم الاستقرار السياسي وعدم احترام سيادة القانون في البلد، إغلاق بعثته لإصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل، العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي، على تعزيز تنسيق المساعدة المقدمة من الجهات الشريكة الدولية في دعم عمليتي إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أيّد وزير دفاع غينيا – بيساو، بصفته رئيسا للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، اقتراحا بمفهوم للتزامن في إصلاح القطاع الأمني. وقد تضمنت هذه المبادرة أهدافا منها إنشاء منبر إلكتروني مشترك لجميع مشاريع إصلاح القطاع الأمني وبرامجه، وإنشاء نظام جماعي للبيانات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية إصلاح القطاع الأمني، وتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال. وطلب الوزير مساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل على صياغة المبادرة. وعمل المكتب أيضا بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي على توفير خدمات بناء القدرات للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، والفريق الخاص المعني بصندوق المعاشات التقاعدية، والأمانة الوطنية لصندوق بناء السلام، فضلا عن هياكل إنفاذ القانون والنظام.

٢٣ – وقد انتهى، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، مشروع مشترك بين مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة، بعنوان ”تقديم الدعم لغينيا – بيساو في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة“، كان قد بدأ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وساهم المشروع في إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة وبناء قدرات تلك اللجنة، التي أصبحت منبرا لمبادرات تدمير الأسلحة. إلاّ أن الحالة السياسية والأمنية الحافلة بالتحديات في البلد، حالت دون التنفيذ الكامل للمشروع. وأسفرت البعثة الفنية المعنية بمخزونات الذخيرة التي اضطلعت بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أيار/مايو ٢٠١٠، عن طلب حكومة غينيا – بيساو من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، بتقديم المساعدة لها من أجل تحسين الهياكل الأساسية لمخزونات الأسلحة والذخيرة في البلد، وكذلك بناء القدرات في مجال تقنيات إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة. وتقوم الدائرة حاليا مع المكتب بتقدير إمكانية إزالة وتدمير مخزون الذخائر غير المستقرة التي تمثل خطرا مباشرا على السكان.

٢٤ - وفي القطاع العدلي، ركز البرنامج الإنمائي على تقديم المساعدة للمؤسسات الوطنية في وضع الأسس القانونية اللازمة لبناء القدرات والحوكمة والرقابة والمساءلة في إطار سيادة القانون. وقدم البرنامج الإنمائي، في هذا السياق، مشورة تقنية في وضع سياسة وطنية للقطاع العدلي وصوغ القوانين الأساسية لمراكز التدريب القضائي والأنظمة المتعلقة بالتدريب. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا في صياغة الجمعية الوطنية للخطة الاستراتيجية للتنمية، مع التركيز على الرقابة البرلمانية على إصلاحات القطاع الأمني. وأخيرا، قدم البرنامج الإنمائي، في إطار استراتيجيته لتنمية القدرات، الدعم للحكومة في إنشاء المراكز التدريبية القضائية التابعة لها، لتدريب القضاة والمدّعين العامين والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن القانونية.

٢٥ - وقُدمت النتائج الأولية لبحث واسع النطاق أجري بتمويل من البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي عن آليات العدالة التقليدية والقانون العرفي لستّ مجموعات إثنية مختلفة، إلى الأساتذة والطلاب في كلية بيساو للقانون في تموز/يوليه. ومثّل هذا البحث أولى مراحل عملية تهدف إلى ربط قطاع العدالة الرسمية وقطاع العدالة غير الرسمية، مما يشكل وسيلةً لتعزيز إمكانية لجوء السكان إلى القضاء. ويُكمل المشروعُ برنامجَ غينيا - بيساو لتوسيع إمكانية اللجوء إلى القضاء، وهو برنامج تابع للبرنامج الإنمائي وموجّه إلى أفراد المجتمع المهمشين، ويشمل ما يلي: نشر المساعدين القانونيين؛ والتدريب على الإلمام بالنواحي القانونية؛ وتتبع مسارات النزاعات المؤثرة على النساء والأطفال وتوثيقها وتحليلها؛ ورسم خرائط المجتمعات المحلية التي توجه إليها حملات التوعية بحقوق ملكية الأراضي المحلية وحقوق الإنسان.

٢٦ - وحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل من جانبه تقدما في تنفيذ المهام المسندة إليه، على الرغم من تحديات التوظيف التي يواجهها عنصر الشرطة فيه. واستمر المكتب في تقديم المساعدة في عملية فرز شرطة النظام العام وإصدار الشهادات الخاصة بها. ووضِعَت ورقة الاستراتيجية الموضوعة لتنفيذ المشروع في صيغتها النهائية في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وافقت وزارة الداخلية رسمياً على الاستراتيجية المقترحة، وطلبت إلى المكتب البدء في مرحلة التنفيذ. وستساعد هذه المبادرة، في إطار الدعم المقدم إلى وزارة الداخلية، على التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وزيادة المساءلة. وفيما يتعلق بمشروع إنشاء أول مركز شرطة نموذجي في بايرو ميليتار، عقدت وزارة الداخلية عملية لتقديم العطاءات لأغراض تشييد المباني وفقاً لاتفاقية المنحة الموقعة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وفي إطار مشروع ثلاثي الأطراف يضم غينيا - بيساو والبرازيل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أجرت إدارة الشرطة الاتحادية البرازيلية دورات تدريبية لأفراد شرطة غينيا - بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت حكومة البرتغال مبادرات تدريبية

لمؤسسات الشرطة في غينيا – بيساو، ومن بينها دورات تجديد المعلومات والقيادة، تتعلق بخطط إصلاح القطاع الأمني في البلد.

٢٧ – وفي ٢٢ تموز/يوليه، افتتح مركز تدريب قائم على الحاسوب في بيساو. وقد أقيم هذا المشروع الذي تقوده الحكومة وتموِّله حكومة كندا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، وجرى إنشاؤه وتنفيذه بفضل جهود المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل. ويهدف المشروع إلى تدريب أعضاء مؤسسات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون التي تقدم خدمات الأمن، بما يتوافق مع المعايير الدولية. ومنذ افتتاح المركز، جرى تدريب ما يزيد على ١٩٠ ضابط شرطة من مختلف فروع الشرطة في البلد. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل والبرنامج الإنمائي، بالتنسيق مع لجنة غينيا – بيساو المعنية بحملة التوعية بإصلاح القطاع الأمني، بتنظيم حلقة عمل تدريبية عن إصلاح القطاع الأمني في الفترة ٢٨–٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تهدف إلى تعزيز معرفة القضايا المعنية لدى ٣٣ من الصحفيين في وسائل الإعلام الوطنية ومن ضباط الاتصال في البرلمان والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ – وفي الوقت نفسه، ما برحت الجماهيرية العربية الليبية والصين ونيجيريا والسنغال المجاورة، في إطار دعمها الثنائي لجهود إصلاح القطاع الأمني، واستجابة للدعوات التي وجهتها سلطات غينيا – بيساو، تقدم مساعدة مباشرة إلى القوات المسلحة، ومن بينها الحرس الرئاسي والمحاربون القدامى في حرب التحرير. وقد تألفت المساعدة، في جملة أمور، من مستشفى عسكري مجدد، ومجمع سكني، ومركبات، وآلات هندسية، ومولدات، وتعهدات بتقديم دعم إضافي. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الأركان العامة لغينيا – بيساو إلى أنغولا، قام وفد من الخبراء التقنيين من الجيش والشرطة في أنغولا، بقيادة نائب وزير الدفاع والهياكل الأساسية، ببعثة إلى غينيا – بيساو في الفترة ٢١–٢٦ أيلول/سبتمبر. وهدفت البعثة إلى تقييم الاحتياجات في مختلف فروع مؤسسات غينيا – بيساو الدفاعية والأمنية، بغية توفير قدرات تقنية عسكرية وشرطية من أجل دعم الجهود التي تبذلها غينيا – بيساو في مجالي التدريب والحماية، وذلك في إطار إصلاح القطاع الأمني والشراكة الناشئة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

خامساً – الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٩ – استمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل وغيرهما من الشركاء الدوليين في تقديم المساعدة إلى غينيا – بيساو في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، وذلك في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي للمشكلة المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء الدوليين بتقييم قدرات البلد في مجالي أعمال الشرطة والأمن الداخلي، وذلك عن طريق إجراء تحليل للثغرات أدى إلى تحديد الاحتياجات ذات الأولوية اللازمة لمنع الجريمة ومكافحتها، ولدعم الشرطة القضائية وشرطة النظام العام فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، ما برح مكتب الأمم المتحدة المتكامل وغيره من الشركاء يساعدون السلطات الوطنية في تعزيز الحوار والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون في غينيا – بيساو، وبين تلك الوكالات، والقضاة، والمدعين العامين. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ برامج لبناء القدرات بهدف تعزيز المعايير المعمول بها في المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون في غينيا – بيساو وفي المكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٣٠ – وبدأ في ٢٠ أيلول/سبتمبر برنامج تدريبي مدته شهران لفائدة موظفي السجون المعاد تأهيلها حديثاً في منطقتي بافاتا ومانسوا، من بينهم الحراس والمديرون، وذلك بدعم من البرتغال، بناء على طلب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقدمت البرتغال أيضاً معدات لحراس السجون، بما في ذلك الملابس الرسمية والهراوات وقيود الأيدي. وعلاوة على ذلك، يقوم فريق عمل يضم ممثلين من وزارة العدل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بوضع الإطار القانوني لنظام السجون في غينيا – بيساو.

سادساً – أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٣١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت لجنة بناء السلام مشاورات مع أعضاء تشكيلة غينيا – بيساو، ونظمت اجتماعاً غير رسمي في تموز/يوليه شارك فيه وزير خارجية غينيا – بيساو، ورئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى غينيا – بيساو وممثلي الخاص. وقدم الوزير إلى لجنة بناء السلام لمحة عامة عن أحدث التطورات في البلد، وأكد عزم السلطات الوطنية على التغلب على ما نجم عن الأزمات الأخيرة من آثار. ودعا إلى التضامن الدولي مع بلده وطلب إلى اللجنة تقديم الدعم من أجل النهوض بشكل عاجل وحاسم بخطط الإصلاح في القطاعين الدفاعي والأمني. وأبرز الوزير ضرورة تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات،

وذلك عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية بهدف منع استخدام غينيا - بيساو كبلد للمرور العابر. كما أكد على الأهمية الحاسمة لتعزيز جهود التعاون على الصعيد دون الإقليمي، وللإرادة الدولية للقضاء على آفة الاتجار بالمخدرات.

٣٢ - وكرر أعضاء تشكيلة غينيا - بيساو التأكيد على ضرورة قيام السلطات الوطنية بما يلي: تقديم مرتكبي أحداث ١ نيسان/أبريل إلى العدالة؛ والإفراج عن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة وغيره من كبار الضباط المحتجزين؛ واتخاذ خطوات فعالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات؛ ومواصلة جهود الإصلاح في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. كما أثار بعض الأعضاء الحاجة إلى المساعدة في تعزيز القيادة المدنية للبلد. وأيد جميع الأعضاء ضرورة تقديم المساعدة العاجلة لتسريع الخطط الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، وبذل مزيد من الجهود لترسيخ سيادة القانون والمساهمة في تلبية احتياجات البلد الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٣ - وبدأت عملية إعادة تأهيل الثكنات العسكرية في منطقتي غابو وكيبو، بتمويل من صندوق بناء السلام، بينما شُرِع في ١٩ آب/أغسطس في طرح مناقصة لشراء المواد اللازمة لتجديد قلعة أمورا. وجرى افتتاح السجنين في منطقتي مانسوا وبافاتا، اللذين أُعيد تأهيلهما أيضاً بدعم من صندوق بناء السلام، في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي إطار مشروع صندوق بناء السلام المتعلق بالتدريب المهني وعمالة الشباب، جرى تدريب ما مجموعه ١٤٥ من الشباب على مهارات مختلفة، بينما جرى انتقاء ما مجموعه ٢١ خطة عمل تجاري أعدها المستفيدون من الشباب، في إطار نظام التمويل البالغ الصغر.

٣٤ - وختم الفريق الفني الوطني، الذي تتولى وزارة الاقتصاد تنسيق جهوده، مناقشاته بشأن خطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ويركز مشروع الخطة، التي صيغت بدعم من الأمم المتحدة، على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: تغيير أحوال الدولة، بما في ذلك إصلاح قطاعَي الدفاع والأمن، والانتعاش الاقتصادي، وتنشيط الخدمات الاجتماعية الأساسية.

سابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٥ - لا يزال الوضع الاقتصادي والمالي في غينيا - بيساو هشاً، إلا أنه يضطلع بإصلاحات هامة، بما يعزز الأداء بشكل ملحوظ على صعيد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي. وتواصل الحكومة تعزيز مصداقيتها لدى المؤسسات المالية الدولية من خلال إجراء إصلاحات مالية وتحسين الانضباط المالي، بغية بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل نهاية عام ٢٠١٠. وأُعِدّ تقرير مرحلي ثانٍ في إطار ورقة

استراتيجية الحد من الفقر، وقُدِّم إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفقا لإحدى نقاط الإنجاز المستهدفة الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وزادت حصيلة إيرادات الضرائب بنسبة ٤٦,٩ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وأدت التحسينات في مجال إدارة المالية العامة إلى تحقيق أداء اقتصادي إيجابي في سياق ما يقدمه صندوق النقد الدولي من مساعدة في حالات الطوارئ لبلدان مرحلة ما بعد الصراع.

٣٦ - وفي الوقت نفسه، ونظرا للارتفاع في أسعار الكاجو في عام ٢٠١٠ وحدوث زيادة في الاستهلاك المحلي ونمو في الاستثمارات في قطاع التشييد، يُتَوَقَّع لمعدل النمو الاقتصادي في غينيا - بيساو أن يصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وخلال الربعين الأولين من عام ٢٠١٠، انخفض معدل التضخم إلى ١,٥ في المائة فقط، فبقي بذلك ضمن الإطار المستهدف الذي حدده الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهو ٢ في المائة. بيد أنه نظرا لزيادة الواردات، يتوقع البلد مواجهة عجز صغير في الحساب الجاري الخارجي قدره ١ في المائة تقريباً من ناتجه المحلي الإجمالي.

٣٧ - ومكنت هذه التطورات الإيجابية البنك الدولي من الموافقة على منحة ثانية في حزيران/يونيه لإصلاح الحوكمة الاقتصادية، بينما اتخذ دائنو نادي باريس إجراءً أولياً يتعلق بالإعفاء من الدين في تموز/يوليه ٢٠١٠. وحالما تبلغ غينيا - بيساو نقطة الإنجاز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، يمكنها أن تستفيد من تخفيض عام للدين يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار. بيد أنه رداً على الأحداث العسكرية التي وقعت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قام الاتحاد الأوروبي، وهو أحد شركاء التنمية الرئيسيين لغينيا - بيساو إذ تبلغ التزاماته المالية معها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ما قيمته ١٠٢,٨ مليون يورو (تقدر بحوالي ١٣٠,٦ مليون دولار)، بالبدء في استعراض التزاماته المالية تجاه البلد، مما أثار تساؤلات بشأن ما إذا كان سيستمر في دعم القرار المتعلق بنقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو قرار يُنتظر أن يتخذه صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعط الاتحاد الأوروبي أي إشارة بعد بشأن خطته لدعم الميزانية التي قد تترتب على عدم تقديمها تداعيات شديدة على نوعية وكمية البضائع والخدمات والاستثمارات المقرر أن توفرها الدولة في عام ٢٠١١.

٣٨ - ووافقت حكومة غينيا - بيساو على خطتها الوطنية للاستثمار الزراعي في ١٥ آب/أغسطس. ونتيجة هطول الأمطار الغزيرة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، توجد توقعات جيدة للإنتاج الزراعي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. بيد أن غينيا - بيساو ما زالت معرضة للعواقب المترتبة على أزمة الغذاء العالمية بسبب اعتمادها

على الأرز المستورد. وفي عام ٢٠١٠، تبلغ تقديرات إنتاج الأرز المحلي ٣٠٠ ١٢٢ طن، بينما يبلغ مجموع واردات الأرز ٥٠٠ ١٢٦ طن. وبالرغم مما تبذله الحكومة من جهود للسيطرة على أسعار المواد الغذائية الأساسية، فقد بقيت مرتفعة مقارنة بعام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٣٠ في المائة في أسعار الأرز المستورد وزيادة قدرها ٢٠ في المائة في أسعار الأرز المنتج محلياً. ومن أجل تشجيع الإنتاج المحلي من الأرز، ينفذ برنامج الغذاء العالمي، بدعم مالي من اليابان والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، برنامجاً للغذاء مقابل العمل يهدف إلى استصلاح ٣ ٣٢٨,٥ هكتاراً من الأراضي الواطئة وسهول المنغروف لأغراض زراعة الأرز، مما يعود بالفائدة على حوالي ٩٦٥ ١٩ شخصاً.

٣٩ - وفي تموز/يوليه، عقد البرنامج المشترك من أجل الطفل والأمن الغذائي والتغذية، الذي تشارك فيه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، والذي أُنشئ للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حملة توعية حول أهداف البرنامج ترمي إلى إقامة الشراكات مع وسائط الإعلام. وشملت الحملة تنظيم دورات تدريبية للصحفيين. وتلقت وزارات الصحة والزراعة والتعليم والمنظمات المحلية غير الحكومية والإذاعات المحلية ووسائط الإعلام المحلية مواداً مكتبية وتوعوية. وقد عملت أفرقة التنسيق مع العديد من الأطراف المعنية على كفالة الاستخدام المناسب للمواد المقدَّمة للوقاية من سوء التغذية وعلاجه في صفوف الأطفال والنساء. وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠، حصل ٥٦٠ ٣ من الأمهات والأطفال على مساعدة غذائية، بالإضافة إلى ٦٨٦ من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون علاجاً مضاداً للفيروسات العكوسة، و ٥٣٧ من مرضى السل، وذلك في إطار عنصر الصحة والتغذية ضمن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في البلد. وإضافة إلى ذلك، استفاد ٠٠٠ ١٨ من تلميذات الصف الرابع إلى السادس من الحصص الغذائية المعدّة للاستهلاك المنزلي التي تُقدّم كحوافز على الانتظام في الدراسة، وذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٠ - ودعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تعبئة الموارد من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وهي موارد تبلغ قيمتها ٤٨ مليون يورو (يُقدّر بـ ٦٠,٩ مليون دولار) للسنوات الخمس المقبلة. وتشمل الأولويات الرئيسية المحددة الوقاية الأولية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. وتماشيا مع توصيات الاتحاد الأفريقي للحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال حديثي الولادة والرضّع في أفريقيا، أطلقت الحكومة في ١٥ تموز/يوليه حملة لمدة ستة أشهر لتسريع وتيرة الحد من الوفيات النفاسية بدعم من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، استهدفت القيادات

السياسية والمدنية والاجتماعية – والثقافية والقطاع الخاص، لكفالة استمرار التزامها بتحسين صحة الأمهات والأطفال الحديثي الولادة.

٤١ – ودعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف حملة وطنية تتألف من ثلاث مراحل للتلقيح المتزامن ضد شلل الأطفال للأطفال دون التسعة أشهر. وقد ركزت وزارة الصحة، بدعم من اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني، على التوعية بالنظافة، بما في ذلك ما يتصل بمعالجة المياه وتخزينها في مكان آمن للوقاية من الكوليرا. ونتيجة لذلك، لم يُسجّل سوى عدد قليل من حالات الإصابة بالكوليرا في الآونة الأخيرة. وقد وقّعت اليونيسيف والمعهد البرتغالي للتعاون الإنمائي مشروعاً مشتركاً في مجال التعليم، يتضمن إعادة تأهيل ١٠ مدارس ومدرستين مهنيتين. وقد أُنجزت في نهاية تموز/يوليه الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسة الاستقصائية المعنية بالصحة الإنجابية اللتين دعمت اليونيسيف إجراءهما، ويُتوقع أن تصبح البيانات الأولية المتأتية عن الدراستين متاحة بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ثامناً – حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية

٤٢ – لا يزال نائب اللواء البحري زامورا إندوتا محتجزاً بدون أن يُحاكم وفق الإجراءات القانونية الواجبة، وذلك منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقدّم محاميه التماساً لإصدار أمرٍ بإحضاره للمثول أمام المحكمة في ٢٢ تموز/يوليه، مطالباً بالإفراج عنه. وفي آب/أغسطس، مُنح المحتجَز إذناً بمقابلة محاميه بحضور ضباط عسكريين. ثم كتب المحامي لاحقا إلى المحكمة العسكرية العليا، مطالباً بمراعاة الإجراءات القانونية، بما في ذلك الاستجابة السريعة للالتماس المقدَّم بشأن إصدار أمرٍ بإحضاره للمثول أمام المحكمة. وفي ١٩ آب/أغسطس، زار ممثلون عن قسم حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية بمكتب الأمم المتحدة المتكامل نائب اللواء البحري إندوتا بحضور ضباط عسكريين، للتأكد من ظروف احتجازه. واشتكى المحتجز من عدم حصوله على المساعدة الطبية والمواد الغذائية وعدم السماح لأسرته بزيارته. وطلب أيضا أن يُسمح لمحاميه وأسرته بزيارته بانتظام. غير أن المحكمة رفضت، في ٢٦ آب/أغسطس، الالتماس المقدم بإصدار أمرٍ بإحضاره للمثول أمام المحكمة، متذرّعة بأسباب أمنية وإمكانية هرب المحتجز. وأعرب محامي نائب اللواء البحري إندوتا عن اعتزامه الطعن في قرار المحكمة العسكرية العليا لدى المحكمة العليا في غينيا – بيساو. وقد ناقش ممثلي الخاص التطورات الأخيرة مع المسؤولين الحكوميين وطلب الإفراج عن المحتجز، موصياً باتخاذ إجراءات عاجلة لضمان محاكمته بشكل عادل.

٤٣ - وفي ١٦ آب/أغسطس، ترأس ممثلي الخاص اجتماعا مع ممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ودعا المدعي العام أمين سعد إلى تقديم معلومات مستكملة عن لجنة التحقيق في عمليتي اغتيال الرئيس السابق جوان برناردو فييرا، ورئيس الأركان العامة السابق الجنرال تاغمي نا واي في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأعلن المدعي العام أنه على الرغم من القيود المالية، فقد أحرز تقدم في التحقيقات، كما تمّ الاستماع إلى إفادات معظم الشهود. وتوقّع المدعي العام صدور تقرير نهائي بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وطلب الحصول على دعم مالي لتغطية نفقات السفر الدولي لسبعة قضاة، وكذلك لوضع آلية لحماية الشهود. كما أعرب المدعي العام عن اعتزامه دعوة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان لرصد عملية التحقيق، وفقا للطلبات المقدمة من الشركاء الدوليين في بيساو. وأوضح أن التحقيق الجاري بقيادة لجنة عسكرية في انفجار القنبلة الذي أودى بحياة الجنرال تاغمي نا واي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ سوف يتقدم عندما يخضع موقع الانفجار إلى فحوص جنائية. وفي تلك الأثناء، لم يُحرز أي تقدم في التحقيقات في عمليتي الاغتيال اللتين جرتا في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ واستهدفتا الوزير السابق في الإدارة الإقليمية ووزير الدفاع السابق. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل الشركاء الوطنيين على وضع برنامج لحماية الشهود والضحايا، مما يشكّل عنصراً أساسياً في التصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وغير ذلك من الجرائم الخطيرة.

٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر، سُمح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل بزيارة القاعدة الجوية حيث كان خمسة من المشتبه بتورطهم في انفجار القنبلة الذي أودى بحياة الجنرال تاغمي نا واي محتجزين منذ آذار/مارس ٢٠٠٩ بدون أن تُوجّه إليهم أي تهمة، وهي مدة تتجاوز بكثير المدة القانونية. وقد استمعت المحكمة العسكرية والمدعي العام إلى إفادات ثلاثة من المحتجزين. وذكر اثنان منهما للمكتب أنهما بحاجة ماسة إلى المساعدة الطبية وأنهما تعرضا للتعذيب خلال الأيام الأولى من احتجازهما. ولم يتمكن المكتب من الاجتماع مع المحتجزَيْن الباقِيَيْن إذ أعلنت السلطات العسكرية أنهما كانا يخضعان للعلاج الطبي في المستشفى العسكري.

٤٥ - وفي آب/أغسطس، أطلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل برنامجاً إذاعياً بشأن حقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومة وأعضاء منظمات المجتمع المدني. ويركز البرنامج على التوعية بمبادئ حقوق الإنسان ويسلّط الضوء على مسؤولية الدولة في حماية حقوق الإنسان للجميع ومكافحة الإفلات من العقاب. وبثّ المكتب، كجزء من أنشطته الرامية إلى تعزيز الحوار والسلام والمصالحة، ١٠ برامج إذاعية عن إصلاح قطاع الأمن والحوار السياسي وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والأسلحة الصغيرة.

٤٦ - وبدأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مراجعة نظامها الأساسي لجعله متفقا مع مبادئ باريس. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة حلقة عمل بتمويل من البرنامج الإنمائي لإطلاع الأطراف المعنية الوطنية والدولية على الاستعراض الدوري الشامل لغينيا - بيساو. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت الحكومة في اجتماع لمجلس حقوق الإنسان، وفيه وافق المجلس على تقرير قدمته غينيا - بيساو على سبيل متابعة التوصيات الـ ١٠١ التي أصدرها الفريق العامل المعني بالاستعراضات الدورية الشاملة في أيار/مايو ٢٠١٠.

٤٧ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أقرّت الجمعية الوطنية بالإجماع قانوناً جديداً بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، يحدد السن الأدنى للزواج بـ ١٨ عاماً ويضمن مبدأ المساواة في مجال الصحة الإنجابية. ويعمل معهد المرأة والطفل على إعداد سياسة وطنية بشأن العدل والمساواة بين الجنسين، في إطار من الشراكة مع معهد البحوث الوطني، وبدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة. كما انتهى معهد المرأة والطفل، في إطار من الشراكة مع معهد البحوث الوطني، من إجراء دراسة استقصائية للتحليل الجنساني على الصعيد الوطني ولّدت بيانات شاملة عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تمتّ الاستفادة منها في عملية وضع استراتيجية الحد من الفقر. وفي آب/أغسطس، قُدّم مشروع قانون بشأن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالأشخاص للبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني خلال حلقة عمل نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين. وأوصى البرلمانيون بإطلاق حملات على الصعيد الوطني لمكافحة الممارسات الضارة الأخرى من أجل تجنب أي سوء تفسير لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على أنها تستهدف مجموعة اجتماعية وثقافية محددة.

٤٨ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووزير الدولة لشؤون الأمن الوطني ندوة عن حقوق الإنسان تتصل بالاتجار بالأطفال والعنف الجنساني في تموز/يوليه حضرها ٤٧ ضابطا من شرطة النظام العام. وهَدَف التدريب إلى تزويد موظفي إنفاذ القانون وضباط الأمن بالأدوات والمهارات التي يمكنهم استخدامها لمكافحة الاتجار بالأطفال والعنف الجنساني، امتثالاً للقانون الدولي.

٤٩ - وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، أجرى الفريق العامل المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية بحثاً حدّد فيه أنواع العنف الجنساني في البلد لاستخدامها كأساس لوضع استراتيجية وطنية. وفي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه، عقد الفريق، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حلقة عمل تدريبية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني حضرها منسقو الأفرقة العامة المواضيعية المعنية بتنفيذ ورقة استراتيجية الحد

من الفقر. وخلال شهر تموز/يوليه أيضا، عقدت اللجنة التوجيهية الوطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سلسلة من حلقات العمل للتخطيط لأنشطتها لعام ٢٠١١.

تاسعاً – سلامة الموظفين وأمنهم

٥٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُوجّه أي تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة. ولا يزال معدل الجريمة في البلاد أقل من المستويات العادية. غير أنه تم الإبلاغ عن عمليتي سلب عنيفتين حصلتا في الشارع واستهدفتا موظفين في الأمم المتحدة. ولا تزال تُنفّذ بصرامة جميع التدابير الأمنية المطبقة على موظفي الأمم المتحدة.

عاشراً – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

٥١ – عقب الموافقة على إطار عمل الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية في غينيا – بيساو، واصلت منظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم باتجاه اعتماد وتنفيذ البرامج الواردة في الإطار. كما تزامنت الفترة المشمولة بالتقرير مع الاستعراض ربع السنوي الذي نفّذه فريق السياسات الاستراتيجية لتنفيذ ذلك الإطار لكفالة أن يبقى متماشياً تماماً مع ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر التي من المتوقع إنجازها بحلول نهاية ٢٠١٠، ومع ولاية المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري ”استعراض لاحق“ لوضع إطار عمل الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية في غينيا – بيساو/الإطار الاستراتيجي المتكامل في ٢٤ آب/أغسطس لاستخلاص الدروس من هذه العملية وتحديد أفضل الممارسات التي سيُسترشد بها في عمليات التخطيط المشترك التي ستُجرى في المستقبل.

حادي عشر – ملاحظات

٥٢ – إن حصيلة الاجتماعات المتعاقبة التي عقدها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، بالإضافة إلى الشراكة الناشئة بين الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، مشجعة تماما. فهذه التطورات تدلّل على ما يبديه الشركاء الدوليون من اهتمام بالاستجابة للنداءات المتكررة الصادرة عن قيادة غينيا – بيساو والتي تلتمس المساعدة في إصلاح قطاعي الدفاع والأمن وفي تثبيت استقرار البلاد. وإني أحث السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين على استكشاف الطرق لتعزيز أمن القيادة المدنية لغينيا – بيساو، بما في ذلك بمبادرات محددة تنفذ في سياق الدعم الدولي لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن.

٥٣ - وأود أن أثني على كل من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بقيادة أنغولا، والجماعة الاقتصادية، بقيادة نيجيريا، لما قامتا به من أعمال يمكن أن تؤدي إلى اعتماد خارطة طريق مشتركة لمساعدة غينيا -بيساو، على النحو الذي اقترحه الرئيس سانها. فمن شأن خارطة الطريق هذه، إن تمت الموافقة عليها، وباقترانها بتعهدات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالمساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، أن تسهم في تعزيز حماية مؤسسات الدولة وزيادة الرقابة المدنية على الهياكل العسكرية. ومن المتوقع أن تنص على نشر أفرقة المساعدة التقنية وخبراء الأمن للمساهمة في حماية مؤسسات الدولة وأعضاء اللجان الوطنية للتحقيق في اغتيالات عام ٢٠٠٩ والشهود الرئيسيين. كما أنها ستساعد على خلق الظروف المواتية لتنفيذ الجوانب الشديدة الأهمية من برنامج إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تسريح عناصر من القوات المسلحة وإعادة ضمها إليها، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير تحقيق تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما أن من شأنها، أخيرا، أن تخلق الظروف المواتية لتجديد التزام الجهات المانحة والشركاء الرئيسيين بتقديم الدعم للإصلاحات الاقتصادية في غينيا - بيساو وفي برامج إعفائها من الديون. وقد أدى هذا الدفع الجديد إلى إعادة فتح الفرصة أمام تعزيز التعاون بين المجتمع الدولي وقيادة غينيا - بيساو بعد أشهر من التأزم والتعطل. وينبغي ألا تضيع هذه الفرصة.

٥٤ - إن المسؤولية تقع على عاتق قادة غينيا - بيساو المدنيين والعسكريين للتدليل على التزامهم الراسخ بتحقيق استقرار بتحقيق استقرار دائم في بلدهم وعلى تمتعهم بالرؤية لبلوغ ذلك. وإني أحثهم على خلق توافق آراء وطني حول الطريق الأفضل لضمان الاستقرار في غينيا - بيساو. كما إني أناشد السلطات أن تبذل قصاراها للحفاظ على الاستقرار ولضمان احترام النظام الدستوري وسيادة القانون، وأن تصمد في مكافحة الإفلات من العقاب وفي تعزيز المصالحة الوطنية.

٥٥ - وسيساعد استمرار البلدان المساهمة بقوات الشرطة في توفيرها لضباط الشرطة المؤهلين، على تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مجال إصلاح قطاع الأمن. وأود مرة أخرى أن أدعو الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لمواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي والتقني لغينيا - بيساو، وخصوصا فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني.

٥٦ - على أن القلق لا يزال يساورني حول استمرار الإفلات من العقاب، فضلا عن التأخر بلا داع في تأمين الإجراءات القانونية الواجبة، على نحو ما يمثله الاستمرار في احتجاز رئيس الأركان العامة السابق نائب اللواء البحري زامورا إندوتا وغيره من المحتجزين دون أي اتهام. ولا بد من تطبيق القوانين السارية. ولا بد من احترام المبادئ الأساسية لسيادة

القانون، من قبيل ضمان الإجراءات القانونية العادلة والحق في الدفاع. وتبقى الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة السلطات على إجراء إصلاح النظام العدلي وللعمل مع الحكومة للتكفل بإجراء التحقيقات من خلال عمليات شفافة يوثق بها.

٥٧ - ولا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يشكلان خطرا كبيرا على استقرار غينيا - بيساو ومنطقة غرب أفريقيا الفرعية بأكملها. وهناك حاجة إلى مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده الرامية إلى مكافحة هذا الخطر بجميع جوانبه، وخصوصا إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على القيام بذلك. كما ينبغي أن تواصل سلطات غينيا - بيساو التدليل، بالعمل الملموس، على التزامها بالتصدي لهذه الظاهرة، بما في ذلك من خلال ضمان المقاضاة الواجبة للأشخاص الضالعين في هذه الأنشطة الإجرامية. لقد حث رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، في البيان الختامي الصادر عن اجتماع القمة في سال، الرأس الأخضر، في تموز/يوليه، لجنة الجماعة الاقتصادية على القيام، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء المعنيين، باستكشاف جميع سبل التآزر الممكنة لتحقيق تنفيذ عاجل/فوري لخطة الجماعة الاقتصادية للعمل الإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، كما نظروا في فرض العقوبات على من يثبت انتماؤه إلى شبكات المخدرات و/أو الإرهاب. وتقف الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أهبة الاستعداد لمساعدة الجماعة الاقتصادية وحكومة غينيا - بيساو على بلوغ هذه الأهداف. فمشكلة الاتجار بالمخدرات، في نهاية المطاف، يتعين أن تعالج على جميع المستويات، وبالتحديد على مستوى بلدان المنشأ والعبور والوجهة الأخيرة.

٥٨ - كما ينبغي أن تستمر الجهود لضمان إجراء حوار سياسي حقيقي يشارك فيه الجميع في غينيا - بيساو، وخصوصا الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مؤسسات البلاد السياسية والعسكرية، فضلا عن المجتمع المدني. وإني أشجع منظمي المؤتمر الوطني على الاستفادة من الدروس القيمة والممارسات الفضلى المستقاة من التجارب المماثلة في أماكن أخرى، بحيث تكلل العملية الجارية في غينيا - بيساو بنجاح حقيقي.

٥٩ - لقد واصلت حكومة غينيا - بيساو، على الرغم من تحديات الأوضاع السياسية والأمنية، بذل جهود تستحق الثناء في مجال الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. على أن عواقب أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بما فيها تراجع ما تقدمه الجهات المانحة من الدعم، تؤكد ما يمكن أن تؤدي إليه حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني من آثار سلبية كبرى على الآفاق

الاقتصادية. من شأن استمرار الدعم المالي، بما في ذلك دعم الميزانية، من جانب الشركاء الدوليين عند هذا المنعطف الخطير، أن يسهم في تخفيف وطأة الحالة الراهنة. وإني أشجع حكومة غينيا - بيساو، وهي حكومة سجلت إنجازات اقتصادية مشجعة لأول مرة خلال عقد كامل، على مواصلة عملها على الإصلاح الاقتصادي والمالي.

٦٠ - إن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونظرا للدور القيادي الحاسم المطلوب من البعثة أن تؤديه في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وللحاجة إلى استمرار الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية بناء السلام في غينيا - بيساو، وعلى ضوء المشاورات مع حكومة غينيا - بيساو، فإني أود أن أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، وذلك لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسيواصل المكتب خلال السنة القادمة تنفيذ ولايته بالتعاون الوثيق مع سلطات غينيا - بيساو الوطنية وشركائها الدوليين، مع التركيز بصورة خاصة على عملية الحوار الشامل والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

٦١ - وأود أن أثني على مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بقيادة ممثلي الخاص جوزيف موتابوبا، وعلى فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وغيرها من الشركاء، لما يقومون به جميعا من عمل هام في غينيا - بيساو.